

# السفير

دورة بيروت بعد أسبوعين.. والعملية تشمل مختلف المحافظات اللبنانية  
«تعزيز الشفافية»: انتخابات بلدية لمرشحين شباب يتدربون على أصول الحكم

العدد ١٢٠٣٧ الثلاثاء 15/11/2011

زينب ياغي



من انتخابات بلدة حاروف

أنت المشاركة البارزة للشباب في الانتفاضات العربية، لتطالب بإنهاء عمليات الإقصاء التي مارستها الأنظمة العربية بحقهم، على مستوى أداء الدور المواطن في الرقابة. وانطلاقاً من ذلك، برزت أهمية تعريف الأجيال الشابة على ما ينقصها من معلومات حول أصول المشاركة في حكم يطالبون بتغييره، علماً أنها تقوم على مبادئ الشفافية والمحاسبة، وهي عملية تستدعي تدريباً وخبرة.

في لبنان، تخوض «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية» تجربة فريدة، تقضي بتدريب عدد من الشباب حول كيفية الاهتمام بالشأن العام، عبر دورات تدريبية حول كيفية إعداد المشاريع الانتخابية والموازنة العامة، بما يخدم حاجات المواطنين، كما المشاركة في الانتخابات البلدية، كونها تشكل الحلقة الأولى من السلطة المركزية، على أن تأتي تلك المشاركة استناداً إلى مشاريع يقترحها المرشحون، وليس استناداً إلى انتماءاتهم العائلية والطائفية. ومن المقرر أن تختتم انتخابات الشباب البلدية في منتصف كانون الأول المقبل، ومن ضمنها عملية انتخاب مجلس بلدي لمدينة بيروت، مقررة بعد أسبوعين، على أن تسبقها حملة انتخابية للشباب المرشحين في شوارع العاصمة، وتعبئة استمارات لتحديد حاجات أهلها.

## تجربة نجاح.. وفشل

شرح شابان شاركوا في الدورات التدريبية، أنها نقلتهما من عالم إلى آخر. فقال رامى حمد (٢٢ عاماً - من بلدة بيت الفقس في الضنية) إنه «تعلمت كيف أتق نفسي وبفدراتي، كما تعلمت كيفية الحوار مع الآخرين ومناقشة أفكارهم بدلاً من رفضها». وبعد التجربة، لم يعد يقبل أحمد، حسيما يؤكد، بالأفكار المعلبة.

وقد ترشح رامى للانتخابات البلدية، مقترحاً مشروعاً لحملته يقضي بإقامة مركز ثقافي لتعليم اللغات الأجنبية والكمبيوتر في البلدة، بالإضافة إلى إقامة غرفة إسعافات أولية. وبعدما فازت اللائحة التي ترشح عنها، بدأ المشروع يشق طريقه إلى التنفيذ، بتمويل مشترك بين «المركز البريطاني لتعليم اللغة الانكليزية» و«جمعية تعزيز الشفافية»، بلغت قيمته عشرة آلاف دولار، يغطي بدل شراء أجهزة كمبيوتر وطاولات. بدورها، قدمت «جمعية النهضة الخيرية» في البلدة مركز التعليم، بينما يتوجب على الطلاب دفع أجرة الأساتذة، التي تقل قيمتها عن المبلغ الذي يفترض بهم دفعه في بيروت. وأوضح رامى أن «أعضاء اللائحة الفائزة حضروا اجتماع المجلس البلدي في القرية وناقشوا خلاله المشاريع التي يقوم بها وكيفية صرف الأموال عليها.»

ويشرح علي شرف الدين (١٩ عاماً - من بلدة برقايل في عكار) إنه «تعلمت كيف أكون شخصاً فاعلاً في مجتمعي»، مضيفاً: «كنت كمن يبحث عن ضائع ووجدته، فشعرت أنني أستطيع المشاركة مع أهل بلدي في المشاريع التي تهمهم، كما تعلمت في الدورات التدريبية أنه يجب على الناس أن يكونوا متساوين ومتواضعين مهما علت مناصبهم، وأن يطمئنونوا إلى بعضهم». وأوضح علي أن أهله أقاموا احتفالاً له في المنزل بعد نجاح اللائحة، فأسعده ذلك كثيراً. أما المشروع الذي تبنته اللائحة فهو «إقامة مركز ثقافي رياضي في البلدة، وقد عمل أعضاؤه بجهد لوضعه قيد التنفيذ.»

وفي قرى لم تكن مدرجة ضمن لائحة التدريب، أبدى الشباب رغبة في خوض التجربة، ولكن، لا تتوفر للجمعية الإمكانيات المالية والبشرية لذلك، وهي قرى: الشرفية في الجنوب، ودير الأحمر وبتدعل واليمونة ودير صفية في البقاع، فتم الاكتفاء بتدريب الشباب على أصول المشاركة الشفافة في السلطة، بينما أعلنت بعض البلديات عن تشجيعها الشباب للترشح في الانتخابات البلدية المقبلة.

في المقابل، فشلت تجربة إجراء انتخابات في بلدة كفرمرمان في الجنوب، بسبب وقوع خلافات بين الشباب، ما أدى إلى رفضهم تشكيل لوائح مشتركة، على الرغم من الجهد الذي بذلته الجمعية لإقناعهم بعدم الوقوف كـ«بلوكات» في مواجهة بعضهم، كما فشلت تجارب مماثلة في كل من بلدات مراح السفيرة في الضنية، وقرنايل والروضة في البقاع.

## ألفا شباب يتعرفون إلى أنواع الفساد

يوضح مدير المشاريع في «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية» سعيد عيسى أن «التدريب يشمل خمس عشرة قرية ومدينة بينها بيروت وصيدا، تتوزع على المحافظات الست، وهي، في الجنوب: حاروف وحبوش ومدينة صيدا، والعاصمة بيروت. وفي جبل لبنان: رأس المتن وبعبدان. وفي الشمال: بيت الفقس في جرود الضنية، وبشري، وبرقايل في عكار. وفي البقاع الشمالي: القاع ورأس بعلبك وبريتال، وفي البقاع الأوسط والغربي مجدل عنجر وقب الياس وبنطاب.»

وتشمل الدورات ما يقارب ألفي شاب وشابية، «تمتد على مدى سنتين، يتوجه من بعدها الشباب إلى وزارة الداخلية للمطالبة بتعديل قانون الانتخابات البلدية، وجعله قانوناً عصرياً، كما يتوجهون إلى وزارة المالية لتعديل قانون الموازنة بحيث تصبح مبنية على استطلاعات آراء الشرائح الاجتماعية المختلفة، والقطاعات الاقتصادية والصحية والتربوية، من أجل معرفة حاجاتها، كي لا تبقى الموازنات عشوائية واستنسابية»، بحسب عيسى.

تبدأ عملية التدريب باختيار عدد يتراوح ما بين ستين وتسعين شاباً من كل قرية ومدينة، للمشاركة في الدورة، وتتناول عناوين الدورات ثلاث قضايا رئيسية، هي: كيفية التعامل بشفافية مع المشاريع والأموال العامة ومكافحة الفساد، وكيفية تعلم أصول القيادة والتواصل، وكيفية كتابة المشاريع التي تطرحها السلطات القائمة، سواء كانت بلدية، أم وزارية، أو حكومية. وأبرز ما تطرحه الدورات هو التعريف العالمي للفساد، الذي يعني استغلال المنصب العام للمصالح الخاصة، مهما كان صاحب المنصب العام: مديراً، أو نائباً، أو وزيراً. يليه التعريف بأنواع الفساد، وأبرزه الفساد السياسي والاقتصادي، الذي يعتبر الأكثر انتشاراً وخطورة في لبنان، ليس لأن السياسي يستغل منصبه لتلبية مصالحه الخاصة فحسب، وإنما أيضاً لأنه بذلك يجير المنصب العام لتكريس مفهوم الزبائنية، ما يعني تقديم الخدمة المشروطة بالولاء السياسي، بالإضافة إلى منحه لنفسه الحق بإبرام صفقات وسمسرات وعقود بالتراضي، فيستغل بذلك الخدمات التي تقدمها الدولة لكي يظهر وكأنه يقدمها شخصياً.

## الفساد يعيّر مجرى الأوتوستراد

يقدم عيسى الأمثلة عن ذلك، من ضمنها خطة تطوير البنى التحتية «التي يجب أن تكون مبنية على دراسة حاجات كل منطقة من أجل توسيع الاستثمارات فيها، ولكن بدلاً من ذلك، يقوم عدد من السياسيين والاقتصاديين النافذين بتحويل الخطة إلى مناطق من دون أخرى، ويلزمون المشاريع لمقاولين ومهندسين يدينون لهم بالولاء.»

وقد اشترت إحدى الشخصيات السياسية «أراضي عند أوتوستراد صور، بسبب معرفتها المسبقة أن الأوتوستراد سوف يمر في تلك المنطقة، وطلبت من الحكومة بدل استملاكات لقسم من الأراضي التي سيمر عليها الأوتوستراد، ورفع أسعار بقية الأراضي. وتكرر الأمر ذاته في مواقع مرور الأوتوستراد في منطقة صيدا، إذ طلبت شخصية سياسية أخرى مروره في قلب المدينة كي تبقى سوقاً تجارياً. وفي المتن، طلبت شخصيات سياسية تحويل مسار الأوتوستراد في نقاط عدة من أجل مصالح نافذين يستثمرون أراضي ومجالات كبرى فيها.»

وفي الموازنة التي يتم إعدادها حالياً، يخصص قسم كبير من المشاريع لمنطقة الشمال، بسبب وجود قوى سياسية نافذة في الحكومة مسقط رأسها الشمال، بينما تم في الحكومات السابقة تخصيص مشاريع كبرى لبيروت وصيدا، لأسباب شبيهة.



أما فساد القطاع الخاص فلا يكون على حساب الخزينة، «وإنما يساهم في إفساد القطاع العام، عندما يدفع صاحب مشروع المال لمسؤولين في القطاع العام من أجل تمرير مشروعه، فيما يبتز المسؤولون في القطاع العام بدورهم صاحب المشروع لسحب الأموال منه.»

ويهدف طرح أنواع الفساد إلى تعريف الشباب إلى كيفية إدارة الحكم الصالح، من خلال المحاسبة والمساءلة والرقابة، وتقييم أداء السلطات المعنية، وهي بشكل خاص: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. أما الشفافية فقد تم اقتراح مشروع قانون يساعد على تأمينها، يقضي بحق الوصول إلى المعلومة. وقد أعدته الجمعية بالتعاون مع «منظمة برلمانيين ضد الفساد»، ولا يزال قابلاً في أدرج مجلس النواب. وهنا، يوضح عيسى أنه «يتم تعليم الشباب واجبات الحكومة ومجلس النواب في إعلان الموازنات المخصصة للمشاريع المقررة، ومواصفاتها، وتوزيعها العادل بين المناطق استناداً إلى الحاجة إليها، بالإضافة إلى كيفية إجراء العقود الخاصة بها ومدة تنفيذها.»

## المشاريع.. وليس الانتماء العائلي

بعد انتهاء الدورات التدريبية، يتوزع شباب القرية أو المدينة المنوي إجراء الانتخابات فيها، على فرق، ويتم تجهيزهم باستثمارات، فيسألون الأهالي عن المشاريع التي تحتاج إليها قريتهم أو مدينتهم، وتشمل الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، «على أن يكون كل مشروع مطروح مفيداً لجميع سكان البلدة وليس لفئة منهم... مثل الكهرباء، المدرسة، مركز ثقافي، وغيرها»، يقول عيسى.

وبعد ملاء الاستثمارات، يحين موعد تصنيف درجة إلحاح الحاجات، تبعاً لأعداد المطالبين بها. ثم يطلب من الشباب تشكيل لائحتين، وتبني تلك الحاجات، وتحويلها إلى مشاريع انتخابية، ووضع موازنة لكل مشروع منها. وتقدم الجمعية موازنة مالية بقيمة عشرة آلاف دولار لكل قرية، من أجل تشجيع الشباب على تنفيذ مشاريع صغيرة، مثل شراء مولد كهرباء أو جرار زراعي أو سواهما. ويوضح عيسى أن «بعض البلديات ساهمت أيضاً بموازنات مالية بقيمة عشرة آلاف دولار تشجيعاً للشباب». بعدها، ينفذ أعضاء اللائحتين حملتيهما الانتخابيتين استناداً إلى المشاريع المتبناة، وتشمل الحملة تعليق صور المرشحين ومشاريعهم الانتخابية في الأماكن العامة.

تجرى الانتخابات على أساس النسبية واللوائح المقفلة، أي من دون شطب أسماء مرشحين منها، أو إضافة أسماء مرشحين آخرين إليها. كما تستخدم فيها الشاشة الإلكترونية، فتظهر أسماء الناخبين عند تسجيلها في أقلام الاقتراع تبعاً على الشاشة الموصولة بشبكة الإنترنت، علماً أن تلك الآلية لم تعتمد سابقاً في الانتخابات اللبنانية. وتحافظ القوى الأمنية على أمن العملية الانتخابية.

بعد تشكيل المجلس البلدي، يتم تدريب أعضاء المجلس على كيفية إعداد الموازنة العامة في الدولة، وقراءتها، وتحليلها، ثم على كيفية إعداد موازنة بلدية تشاركية، أي بالشراكة مع المواطنين.

بعد ذلك، تباشر اللائحة الرابحة في تنفيذ مشاريعها، ترافقها لجنة رقابة مشكّلة من اللائحة المنافسة، فتستدعي أعضاء المجلس البلدي إلى اجتماع عام، وتساؤلهم حول كيفية صرف الموازنة العامة للبلدية. وعندما تنتهي العملية، يطلب من الشباب الذين شاركوا فيها، تدريب أربعين شاباً وصبية على ما تعلموه، من أجل تواصل المعرفة. وفي النهاية، ينظم لقاء بين الشباب في كل محافظة على حدة، قبل أن يجتمعوا في لقاء مركزي كي يتعرفوا إلى بعضهم، ويتبادلوا تجاربهم. يذكر أنه يتم توثيق التجربة في المناطق المختلفة، وجمعها في كتاب واحد، من أجل توزيعها على جميع المجالس البلدية في لبنان.

زينب ياغي